وزير العمل البحريني لـ الشرق الأوسط

البحرنة تصل الى 50% في القطاع الخاص مع حلول العام 2000

العمالة الأجنبية لا تقلقنا بقدر بقاء المواطنين كطاقة إنتاجية معطلة

يعتبر وزير العمل والشؤون الاجتماعية البحريني عبد النبي الشعلة من الوزراء الذين دخلوا التشكيلة الوزارية في يونيو (حزيران) 95 ليتسلم حقيبة وزارة تثقلها مسؤوليات بالغة الحساسية لكونها تعمل على ادارة وتنظيم موازين القوى البشرية في سوق العمل، ولتحقق النجاح المنشود لا بد من العمل على موازنة مصالح المجتمع بمصالح الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة من اجل توفير الطاقة البشرية المناسبة للاقتصاد. الوزير الشعلة الذي امتهن الأعمال الحرة حتى تسلم حقيبة وزارة العمل أكد لـ الشرق الأوسط، ان وزارته خلال العامين الماضيين تمكنت من ارساء القواعد لخطط قصيرة وطويلة المدى أثمرت حتى الآن نموا مقداره 5% في حجم القوى العاملة الوطنية في سوق العمل، وتقليص لنسبة البطالة الى 1.3%، كما أسهمت في خلق المزيد من الأيدي العاملة الماهرة اللازمة لعملية التنمية بالاضافة الى انجازات أخرى على صعيد تطوير قناعات القطاع الخاص، في ما يتعلق بالتدريب وضرورة افساح المجال للمواطن لاحلاله محل الأجنبي.

عبد النبي الشعلة

حوار: هناء بوحجي

● كيف تقيمون فترة العامين الماضيين التي توليتم فيها مسؤوليات الوزارة؟

ـ خلال العامين الماضيين تم ارساء مجموعة من البرامج والمبادرات لتنظيم سوق العمل في البحرين هدفها الاساسي خلق فرص عمل وادماج العمالة الوطنية في السوق، وكذلك تنظيم دور وفعالية العمالة الأجنبية والوافدة مع تقدير لمساهمتها في عملية البناء والتنمية وكان هدف الوزارة هو الاستفادة القصوى من العمالة سواء الوطنية او الأجنبية.

المهم، كل ذلك تم دون المساس بالقطاع الخاص او ارباكه مما جعلنا نشعر ان موازنة مصالح العمالة من جهة والقطاع الخاص من جهة اخرى معادلة صعبة لكنها ليست مستحيلة وساعدنا على ذلك تفهم مؤسسات القطاع الخاص لما فيه المصلحة العامة.

● يبدو ان تنفيذ استراتيجية احلال العمالة الوطنية محل الأجنبية (البحرنة) من اهم مسؤوليات الوزارة فكيف يسير اداء الوزارة في هذا الصدد؟

ـ تتفرع استراتيجية الوزارة للبحرنة الى قسمين الاول على المدى القصير وهذا حتى العام 2000 ويتم الاعتماد في ذلك على الاحلال الذي ينفذ جنبا الى جنب مع خلق فرص عمل جديدة، وقد ركزنا على الاحلال بشكل اساسي لتحريك سوق العمل وللتأثير على هيكليته وخططنا هي رفع البحرنة بنسبة 5% سنوياً وقد تحقق ذلك للعامين الماضيين حتى بلغت نسبة البحرنة 35% في القطاع الخاص. ومع توقعات استمرار النمو بنفس المعدل فان نسبة البحرنة مع حلول العام 2000 ستصل الى ما يقارب 50%.

اما على المدى الطويل او حتى العام 2020، وان بدا التخطيط صعباً، اذا كان في مجال القوى البشرية، فان سيناريوهاتنا المتماشية مع قدراتنا في هذا المجال نسبة الى تمكننا من الاستمرار بنفس المعدل من النمو، وسيكون التركيز في هذه المرحلة على خلق فرص عمل جديدة عن طريق اقامة المزيد من المشاريع لتشجيع الاستثمار الوطني، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهذا يتم بالتنسيق التام مع باقي اجهزة الدولة. فمثلاً نجد ان مشروع المنطقة الصناعية بالحد ومرافقها من محطة الكهرباء والماء والميناء والمشاريع الاخرى ستوفر فرص عمل تقدر بـ10 الاف فرصة كما هو مخطط كما انه بعد التشغيل واقامة المشاريع الأخرى المتوقعة فان هذه الفرص سترتفع الى 30 الف فرصة على مدى الخمس سنوات التالية.

● هل تشكل العمالة الأجنبية مأجساً لكم؟

ـ انا لا ارى مشكلات في ان يتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية، فالمقلق في الأمر ليس وجود العمالة الأجنبية وانما تكافؤ وقدرة انتاجية معطلة، اما اذا تم تشغيل المواطنين في الأعمال المناسبة مع قدراتهم فلا يوجد ما يضير في الاستعانة بخبرات اجنبية، وفق الحاجة لتوسع الاقتصاد وتنميته.

● بعد ان تم فك ارتباط السجل التجاري بحجم العمالة الأجنبية المناسبة لكل سجل، الكرة اصبحت في ملعب وزارة العمل لتحديد حجم العمالة التي سيتم جلبها من الخارج، فما هي ضوابطكم على هذه العمالة؟

ـ الوزارة تتأكد أولاً من ان السجلات التجارية عاملة فعلاً ثم تقيم حجم العمالة المناسبة ليتم السماح بجلبها لا يتم التأكد من السجلات التجارية العاملة لمرة واحدة فقط وانما باستمرار مع حلول موعد التجديد.

اننا لا نريد ان نعيق حركة المبادرات الفردية الراغبة حقاً في العمل من اجل محاصرة اقلية مخالفة للقوانين لكننا نحاول قدر الامكان الترصد بالمخالفين.

● وما هي جهود الوزارة في محاولة ظاهرة اصحاب الرخص الحرة Free visa؟

ـ انا لا ارى في ظاهرة الرخص الحرة مشكلة خطيرة وان كانت موجودة ومقلقة لسوق العمل الى حد ما، فهي لا يمكن تسميتها عائقا لدخول ابنائنا سوق العمل، انما العائق هو عدم قدرتهم على التنافس لدخول سوق العمل وبالتالي ضرورة تدريبهم وتاهيلهم، ومع ذلك فالوزارة تنفذ برامج بهدف الحد من هذه الظاهرة بتنظيم اجراءات ومتطلبات جلب العمالة الأجنبية من الخارج.

● كم هي نسبة المخالفين من حملة الرخص الحرة بالنسبة لاجمالي المخالفين للقوانين من العمالة الأجنبية؟

ـ معظم المخالفين يقعون تحت هذا التعريف وهم العمالة غير المرخصة، ولذلك فنحن نشن بين الحين والحين حملات باقناع ارباب العمل بمساوئ هذه الظاهرة، وسوف ننفذ هذا الاسبوع برنامجاً للتعامل مع هؤلاء بشكل مرن وانساني وحازم في الوقت نفسه.

● قمتم في العام الماضي بزيادة رسم جلب العمالة الأجنبية وكذلك مضاعفة رسوم التجديد، كيف كان تأثير ذلك على سوق العمل، وهل لديكم نية لمزيد من الزيادة في هذه الرسوم مستقبلاً؟

ـ الهدف من رفع الرسوم ليس للتشدد ولكن لوقف جلب العمالة غير اللازمة ولمساعدة القطاع الخاص ليتخذ قراره بشأن تنمية العمالة المحلية لتلبية متطلباته، ونحن نأخذ في اعتبارنا هنا ان القطاع الخاص يختار الافضل والعمالة الماهرة، بينما الدولة كجهاز راع تسعى لتوظيف الباحثين عن عمل، لذلك وجهت جميع ايرادات الرسوم لبرامج التدريب لمساعدة الباحثين عن عمل في تلبية متطلبات القطاع الخاص.

ونحن من جانبنا ايضاً لا نرغب ان يشعر المواطن ان العمل حق من حقوقه ومنحه يحصل عليها على اية حال، وانما نريد له ان يتنافس من اجلها ويحصل عليها بجدارة، فعندما راينا ان ميزان المنافسة ليس لصالح المواطن نظراً لأن الأجنبي سياتي وسيعمل تحت اية شروط وجدنا ان هناك اسلوبين لمواجهة ذلك وهو رفع كلفة الأجنبي واستخدام ايراد ذلك في تدريب وتاهيل المواطنين الباحثين عن اعمال.

واذكر هنا ان تاثير ذلك كان بسيطاً في ما يتعلق بالردع، فالزيادة وان كانت كبيرة كنسبة لكنها قليلة كقيمة مطلقة، ونحن لا نفكر في زيادة الرسوم مرة اخرى، في تصوري ان الاجراءات والخطوات الأخيرة التي نتخذها كفيلة بتحقيق الاهداف التي نسعى اليها.

● ما هي تصوراتكم بشأن وضع حد ادنى للأجور، وكيف ترون تأثيرات تطبيقه من عدمه على سوق العمل في البحرين؟

ـ هذا الموضوع طرح اكثر من مرة للنقاش، واجريت عليه الكثير من الدراسات واستفدنا من اراء جهات متخصصة عالمية في هذا المجال ورسا القرار على ان لا نتدخل في مسالة الاجور بتحديد الحدود الدنيا لعدة اسباب ابرزها تعارضه مع روح الاقتصاد الحر، كما ان تطبيق هذا القانون سيكون مطبقاً على الأجنبي والمواطن على السواء إذ لا يجوز الفصل بين الفئتين كما ان تطبيقه عليهما سيكون بمثابة نزيف للموارد الاقتصادية للخارج في شكل تحويلات العاملين.

إلا اننا مع ذلك لا نغلق الباب امام هذا الموضوع فالنقاش فيه يتجدد ونحن نرحب باية مقترحات ومبادرات من القطاع الخاص في هذا المجال مثل مبادرة فنادق الدرجة الأولى بتحديد الحدود الدنيا لرواتب العاملين فيها عند 150 ديناراً، نحن نشجع المبادرين لكن لن نسعى لتعميمها في الوقت الحاضر.

● الوزارة تتحدث مراراً عن دعمها ودعوتها للتدريب، ما هي نتائج ذلك؟

ـ نعتبر التدريب العمود الفقري الذي تدور حوله برامج عديدة للوزارة والتدريب، والتاهيل واعادة التاهيل عملية مستمرة لانها المعبر الوحيد لسوق العمل وكذلك للنمو والتطور، وقد بلغ حجم الانفاق خلال العام الماضي نحو 50 مليون دينار بحريني من قبل القطاع الخاص وهذا هو المرصود لدى الوزارة، أنفقت هذه المبالغ على تدريب 30 الف شخص والتوقعات تشير لنمو الانفاق على التدريب بمعدل 15% لهذا العام.

● يعزف البحرينيون عن العمل في بعض القطاعات كالمقاولات والأعمال المهنية الأخرى فهل تسعى الوزارة لاماجهم في هذه القطاعات؟

ـ البحرينيون لا يعزفون عن الأعمال لأنها شاقة، فقد مارسوا اكثر المهن مشقة منذ القدم، لكن بوجود الأجانب الذين يقبلون العمل تحت اية ظروف وشروط مهما كانت غير عادلة، يصعب على البحرينيين مجاراة متطلبات ارباب العمل التي رسختها هذه العمالة الأجنبية، لكن متى ما كفلت الحقوق فان البحريني لا يعزف عن الالتحاق بأي عمل شريف ومجز في الوقت نفسه.

● ماذا تم بشأن فتح قنوات جديدة امام البحرينيين للعمل بدول مجلس التعاون؟

ـ بعد اقرار تنقل العمالة بين دول مجلس التعاون يقوم الآن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بوضع الخطوات التنفيذية للقرار الذي يعتبر من اهم القرارات بالنسبة لدول المنطقة والذي سيفتح المجال لمواطني دول المجلس للانتقال والتعايش مع بعضهم البعض وقد وضع الآن الدليل الاسترشادي.

ومن ناحية الشكل والمضمون فان القرار يمكن ان يطبق فوراً لكن [illegible] من بعض الاجراءات التي ستخرب وتوحد قوانين العمل المعمول بها خليجياً.

اما على صعيد التعاون الثنائي فالبحرين بادرت في هذا الاتجاه واجرت اتصالات مكثفة بين المسؤولين في البحرين والكويت والامارات وهناك مباركة من هذه الأطراف خاصة أن سمعة العامل البحريني طيبة وهناك قبول وتفضيل للعمالة البحرينية بعد العمالة الوطنية.

واذكر هنا ان البحرين اتخذت العديد من الاجراءات لتسهيل انتقال العمالة الخليجية ويوجد لدينا في البحرين نحو 540 مواطناً خليجياً وجميعهم يعملون ضمن الشرائح العليا وهذا الرقم يشمل فقط 4000 مؤسسة مسجلة في هيئة التامينات الاجتماعية من اصل 24 الف مؤسسة.

● ما هي أهم القضايا التي تشغلكم للمرحلة القادمة؟

ـ اهم ما نسعى لتحقيقه خلال الفترة القادمة هو الاستمرار في الزخم الذي شهده سوق العمل مؤخراً وان نتمكن دائماً من عدم تجاوز معدلات البطالة معدلاتها الحالية والتي تتراوح ما بين 1,2% إلى 3% من اجمالي القوى العاملة، وان نتمكن من تعزيز فرص عمل كافية لاستيعاب مخرجات التعليم من مدارس ومراكز تدريب وجامعات.

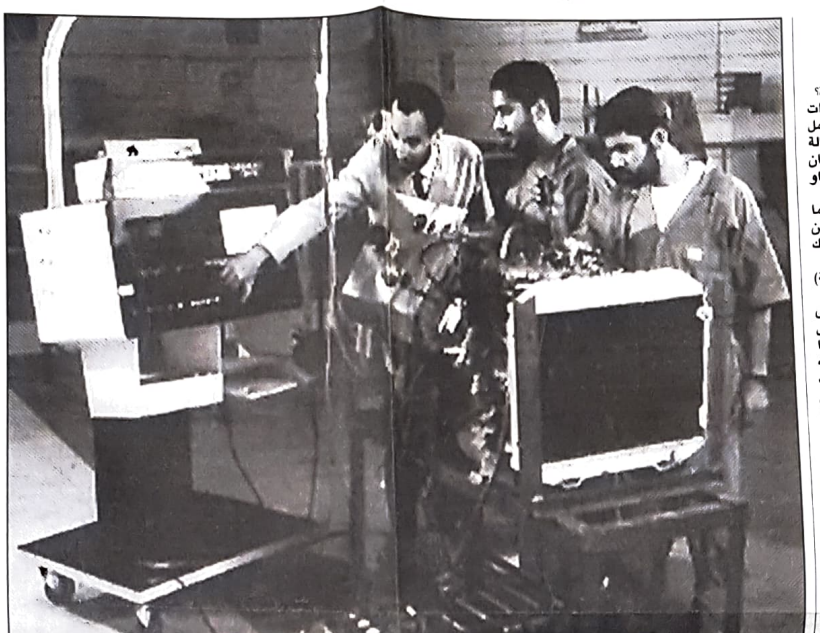

تمنح الحكومة البحرينية مواطنيها دورات تدريبية متخصصة تمكنها من منافسة الخبرات الأجنبية القادمة للعمل في السوق البحرينية